

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1202/Add.1
21 June 1993
ARABIC
Original : FRENCH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

محضر موجز للجزء الثاني*
من الجلسة ١٢٠٢

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الأربعاء ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوكار

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)
كرواتيا (تابع)
يوغوسلافيا

* صدر المحضر الموجز التحليلي للجزء الأول من الجلسة بوصفه الوثيقة
CCPR/C/SR.1202

هذا المحضر قابل للتصويب .
ويرجى أن تقدم التصويبات بوحدة من لفات العمل ، كما يرجى عرض التصويبات
في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته . وينبغي أن ترسل في غضون أسبوع
من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, Room E-4108, Palais des Nations, Geneva .
وستدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في
وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز .

افتتح الجزء الثاني من الجلسة الساعة ١٨/٢٠

١ - السيد فينرغرين: قال إنه مسرور لأن أعضاء اللجنة قد مُنحت لهم فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وأعرب عن أمله أن يُساعد الحوار الذي استُهل هكذا على تعزيز احترام حقوق الإنسان ، في أراضي الجمهورية والبلدان المجاورة على حد سواء .

٢ - وأضاف أن إحدى المسائل الأساسية التي يطلب من الوفد تقديم مزيد من المعلومات بشأنها هي معرفة الكيفية التي تنظر بها حكومة الجمهورية ، من وجهة نظر القانون الدولي ، إلى تدخلها في أراضي لا تخضع لولايتها القضائية ، ويبدو له هذا التدخل منافيا ، بكل وضوح ، للمبادئ المعلنة في العهد . وتساءل كذلك عما إذا كانت الحكومة قد قامت بإعلان الحرب رسميا أو وضعت أي إعلان آخر معترف به في القانون الدولي ، لتبرير لجوئها إلى استخدام قواتها المسلحة البرية والجوية للتوغل داخل أراضي دول ثالثة . وقال إنه يودّ ، فضلا عن ذلك ، الحصول على إيضاحات بشأن الحالة في كوسوفو . وفي الحقيقة ، فقد لاحظت اللجنة فعلا ، عند قيامها بالنظر في التقرير الدوري الأخير ليوغوسلافيا السابقة ، أن انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان قد ارتُكبت في هذه المقاطعة ، واتخذت شكل القاء قبض واعتقالات تعسفية ، وإعدام بإجراءات موجزة ، وإساءة معاملة المعتقلين وتدابير ترمي إلى إعاقة نشاط المعارضين السياسيين . ومنذ ذلك الحين ، يبدو أن الحالة قد ازدادت سوءاً تحت الديكتاتورية الصربية التي تضطهد السكان الذين من أصل ألباني دون أن يطالها عقاب . وذكر السيد فينرغرين أنه يود أن يعرف ما إذا كان هناك تعليل لهذا التطور في الحالة وما إذا كانت لدى حكومة الجمهورية الاتحادية نية إتخاذ تدابير للعودة إلى تشكيل حكومة شرعية ووضع حدٍ للتجاوزات ، وذلك بغية الحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في حالة السكان التي تُنذر بالخطر والذين يطلبون اللجوء إلى الخارج .

٣ - السيد أغيلار أوربينا: قال إنه هو أيضا مسرور لمشاركة وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اللجنة . بيد أنه ، لا يُخفي شعوره بالسخط تجاه إبادة جماعية يكاد يستحيل تخيلها في أواخر القرن العشرين في عالم متحضر . وأضاف أنه يُصر على معرفة من هم المسؤولون الفعليون عن الفظائع التي ارتُكبت والتي ، كما قد لاحظته السيدة هيفنز ، تماثل تقريبا الإبادة الكاملة . وأن التقرير المقدم من الحكومة والعرض الشفوي الذي أوردته الوفد لا يتطرقان إلا إلى حالات فردية من تجاوز حدود استعمال السلطة أو التغافل عن الواجب واللامبالاة من جانب السلطات . وعلى الأقل فإنه لمن المدهش أن ينتج عن هذه الأفعال الفردية نزوح ملايين من الأشخاص ، وأن تُسفر كذلك عن عشرات الآلاف من الوفيات والاختفاءات في أشهر قليلة . وأمام مثل هذه

الحالة ، تلاحظ اللجنة ، بكل وضوح ، أن التقرير لا يحتوي إلا على تصريحات كاذبة غير مقبولة . فعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بما يُسمى بعصابات لصوص تجتاز الحدود لتقوم بأعمال تخريب ، فإنه لمن حق اللجنة أن تتساءل كيف يمكن لمجرد عصابات مجرمين أن تُسيطر على ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من إقليم البوسنة والهرسك . فضلا عن ذلك ، يُشير التقرير إلى أن الحالة في يوغوسلافيا سابقا تُعزى جزئيا لحقيقة أن البلد يقبع منذ أكثر من نصف قرن تحت سطوة نظام استبدادي وديكتاتوري . وعلى الرغم من أنه من البديهي ، في ظل نظام كهذا ، ألا يُسمح للمدنيين باقتناء الأسلحة ، فقد اتضح أنه توجد في جمعة السكان الصربيين ، ولا سيما في البوسنة والهرسك ، ترسانة صربية كاملة كانت فيما مضى ملكا للجيش اليوغوسلافي الاتحادي وأصبحوا يستخدمونها بالتواطؤ مع السلطات . وبالمثل ، وطبقا للتقرير ، فإن ١٤٥ شخصا فقط قد تم تقديمهم للمحاكمة لحملهم أسلحة غير مرخص بها في منطقة ريوما ، وفي منطقة بلوفليا ، فقد تمت مصادرة ٥٠٠ قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات من السكان . وهذه الأرقام ، التي تبث على السخريه حينما يتعلق الأمر باجتياح أراضي شاسعة المساحة ، لا يمكن أن تبرر عدد ضحايا الهجمات المسلحة وليس هناك من شك بأن عناصر معينة تتلاعب بحكومة يوغوسلافيا الاتحادية .

٤ - وأردف قائلا إن الحكومة تدعي عدم وجود معسكرات اعتقال في الأراضي التي تخضع لسيطرتها . والأمر يتعلق في الواقع بمعسكرات تصفية حقيقية يطبق فيها نفس مبدأ الحل النهائي الذي راود مخيلة هتلر وأنه ، على الرغم من انكار الحكومة ، فإن سياسة تطهير عرقي تجري ممارستها بوضوح ، كما تُثبت ذلك كل التقارير الصحفية بل والتحقيقات التلفزيونية . وأخيرا ، فيما يتمل بالحالة في كوسوفو ، حيث استُهلكت سياسة إبادة جماعية موجهة ضد الألبانيين ، قال السيد أغيلار أوربينو إنه يود معرفة من سيعتبر مسؤولا عن تزويد المقاطعة بالأسلحة ، والذخيرة والمركبات العسكرية .

٥ - السيد لالا: قال إنه لا يسهه ، هو أيضا ، إلا أن يلاحظ بأن الحقيقة ، كما ورد وصفها في التقارير المتتالية من مصادر كثيرة موثوقة ، مختلفة جدا عن تلك التي عُرضت في تقرير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وأضاف أن التاريخ سيكشف دون ريب عما كانت عليه الحالة الواقعية ، بيد أنه ، في المرحلة الحالية ، لا يمكن للوفد أن يتوقع من اللجنة أن تكون ساذجة إلى هذا الحد البعيد . والمسؤولية عن حالة الحرب ينبغي أن تقع حتما على كاهل قادة البلد وجميع من خدموا كأدوات للسياسة التي تنتهجها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وبما أن الوفد اليوغوسلافي راغب في التعاون مع اللجنة ، لذا يؤمل للحوار أن يكون من الآن فصاعدا واقعيًا وأن يركز على الحقائق التي يُسلم الجميع بها .

٦ - السيد أوبرادوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا - مونتينيغرو): قال إن الحكومة الاتحادية ، في معرض ردها على الأسئلة التي أثارها اللجنة ، لم تُعالج سوى الحالة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي صربيا ومونتينيغرو ، وانها ، انطلاقاً من وجهة النظر هذه ، قامت بوضع ردودها بكل حسن نية . وأضاف أن بعض الأسئلة المطروحة تخص الحالة في أراضي غير تلك التابعة للجمهورية ، بيد أنه يسعى مع ذلك للرد عليها . وأعلن باديء ذي بدء أن السلطات الاتحادية قد صُغت هي أيضاً إزاء الأحداث التي وقعت في البوسنة والهرمك ، بيد أنها ليس بمستطاعها التأثير مباشرة على الحالة وأجراء تحقيقات ، على سبيل المثال ، بشأن أفراد الجيش الاتحادي الذين ظلوا في البوسنة عندما تم سحب القوات العسكرية من الاقليم . وفي الوقت الحالي فإن الأمر يتعلق بمسائل حساسة ينبغي النظر فيها بوضوح رؤية عندما ينتهي النزاع . وفيما يخص الجمهورية الصربية ، قال إن الحكومة الاتحادية لم تعترف بها قطعاً ، بما أن القسم من اقليم البوسنة حيث تعيش أغلبية صربية يُشكل جزءاً لا يتجزأ من جمهورية البوسنة والهرمك . واستطرد قائلاً إن الحكومة تبذل قصارى جهدها لتفادي أي صلات مع ما تُسمى بالحكومة الصربية في البوسنة ، بيد أن هذا لا يعني أنها تقف وراء ما ارتُكب من فظائع في الأراضي البوسنية .

٧ - ومضى يقول إن الحكومة الاتحادية تُقرّ بأن المسؤولية الدولية للدولة لا تقع على عاتق القادة والموظفين فحسب ، بل أيضاً على كل فرد يعمل لحساب الدولة . وتسعى الحكومة لأجراء تحقيقات بشأن هذه المسائل ، وإذا ما ظلت في الحكم ، فإن كل شخص سيتحمل بالتأكيد المسؤولية الفردية عما قام به من أعمال منذ بداية النزاع . بيد أن القانون لا يتسنى تطبيقه بدون توافر ارادة سياسية ووسائل مادية ، الأمر الذي يُثير مشاكل في غاية التعقيد في يوغوسلافيا الحالية ، ولا سيما نظراً للحالة المعقدة قانونياً فيما يتعلق بالخلافة . ومع ذلك يبقى أن الحكومة مصممة بحزم على تقديم كافة المذنبين ممن يُزعم أنهم قاموا بجرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية الى العدالة ، بموجب قانون العقوبات الذي ينص على المعاقبة على كل جرم من هذا النوع .

٨ - وفيما يخص السؤال المتعلق بمعرفة السبب الذي جعل القوميات المختلفة التي كانت تعيش من قبل في تفاهم في يوغوسلافيا السابقة تُظهر فجأة مثل هذه الكراهية نحو بعضها البعض ، قال السيد أوبرادوفيتش إن رجال السياسة ، في ظل النظام السابق ، شرعوا بحملات حقيقية للتحريض على الكراهية وذلك عبر وسائل الإعلام . وقد أطلق العنان الآن لانفعالات السكان وأصبح من الصعب جداً اعادتهم الى سبيل الصواب . وتقوم الحكومة الاتحادية بكل ما في وسعها لاعادة الهدوء ، بيد أنها تنقصها بشكل أساسي السبيل لتحقيق هذه الغاية . والأمر لا يتعلق بفرض رقابة على أجهزة الإعلام ، بل بالعمل من أجل القضاء على البلاء ، وهذا مرتبط أيضاً بالحالة السياسية .

٩ - وقال السيد أوبرادوفيتش ، في معرض رده على سؤال السيد هرندل ، إن عفووا عاما يُمنح بالنسبة لجميع الجرائم ذات الصلة بالنزاع المسلح . وهكذا ، سيستفيد من العفو كافة الأشخاص الذين وُجهت إليهم تهم لفرارهم من الجيش الاتحادي أو لعدم تلبية دعوى السلطات العسكرية أو لاشتراكهم في عصيان أو لعدم امتثالهم لأوامر السلطات العسكرية . ومع ذلك ، فغني عن البيان أن العفو لن يُمنح للأشخاص الذين اعترف بأنهم مذنبين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ، أي انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية .

١٠ - وفيما يتعلق بالنزاع نفسه ، قال السيد أوبرادوفيتش إنه بدأ في الأصل كحرب أهلية داخلية ، تحولت إلى نزاع دولي ، وفي هذه الظروف ، يشكل تطبيق قواعد القانون الإنساني وتحديد المسؤوليات مشاكل تتسم بتعقيد بالغ ، يؤمل أن يتم التوصل إلى حلها ضمن إطار المؤتمر الدولي عن الحالة في يوغوسلافيا السابقة . وقد طرح السيد هرندل السؤال المتعلق بوجود معسكرات اعتقال أو تصفية في أراضي الجمهورية . وفي هذا الصدد ، يؤكد الوفد اليوغوسلافي بأنه حتى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، السيد مازوفيتسكي ، قد لاحظ عدم وجود أي معسكر من هذا النوع على أراضي الجمهورية الاتحادية ومن المؤكد أن المعلومات التي وردت على هذا النحو جديرة بالثقة . أما إذا كان هناك انتهاك لحقوق الإنسان يرتكب في معسكرات السجناء ، فإن المؤسسات المختصة التابعة لمكتب المدعي العام بحوزتها جميع الوثائق المطلوبة لأجراء تحقيقات ومعاينة المسؤولين . وبالنسبة للحالة في كوسوفو ، حيث يُفرض التعايش بين الألبانيين والصربيين ، وبشكل يتعدى اجتنابه ، إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ، فإن بعض أفراد قوات الشرطة قد جرت فعلا محاكمتهم لقيامهم بمخالفة القانون الخاص بالمحافظة على النظام ، بيد أنها ليست على الإطلاق مسألة أفعال يُمكن أن توصف بأنها قتل جماعي أو تعذيب عام .

١١ - وقال السيد أوبرادوفيتش ، في معرض رده على أسئلة السيدة شانيه ، إن تشكيلات شبه عسكرية قد نظمت نفسها بنفسها عند بادية الحرب الأهلية وذلك في أجزاء من إقليم يوغوسلافيا سابقا حيث يشكل الصربيون الأغلبية . وأن هذه التشكيلات ، بما لديها من سلطة ، فقد تولت فعلا مسؤوليات الشرطة أو الجيش . بيد أن هذه التنظيمات تتواجد في أراض تقع خارج اختصاص الحكومة الاتحادية التي تتحاشى التدخل لاعادة النظام في هذه الأراضي ، لأن الحالة السياسية لا تخولها القيام بذلك ، حتى وإن كانت مدركة ، شأنها شأن الرأي العام ، للفظائع التي تُرتكب هناك . وفيما يتعلق بالحالة في فويفودينا ، فقد أجري الآن إحصاء رسمي للسكان بغية القيام ، إلى أبعد حد ممكن ، بتقدير عدد الشباب الذين غادروا المنطقة للتهرب من إلتزاماتهم العسكرية والذين سيُملهم من الآن فصاعدا قانون العفو العام . وفيما يتصل بالسكان المدنيين ، فقد

اتخذت تدابير واقعية بهدف كبح جماح الهجرة الجماعية صوب كرواتيا ولتشجيع السكان على البقاء في أماكنهم وذلك بطمأننتهم على أنهم سيكونون محميين كما ينبغي .

١٢ - وقال إن السيد برادو فالبيخو قد أشار مسألة الحق في تقرير المصير . ومن المناسب الإشارة في هذا الصدد إلى أن القانون الدولي لا يحتوي على أحكام محددة تُعين الكيفية التي ينبغي بها ممارسة هذا الحق وأنه ، في ممارسات ما بعد الحرب ، حصلت الشعوب ، بدلا من استخدام الطرق السلمية ، على حقها في تقرير المصير عقب نزاع مسلح . ومع ذلك ، فإن الحكومة الاتحادية تحترم هذا الحق ، كما تُثبت ذلك حقيقة أنها قد اعترفت فعلا بحكومة سلوفينيا بوصفها دولة ذات سيادة . وأضاف السيد أوبرادوفيتش أنه من دواعي أسفه أن تتم الإشارة في التقرير إلى "النظم الديكتاتورية" لأمريكا اللاتينية . وقال إنه مما لا ريب فيه أن هناك سوء فهم بشأن نمط الحالات التي قد تدور في ذهن اللجنة . وسيكون من الأفضل أن تُحذف من التقرير أية إشارة إلى الحالة في أمريكا اللاتينية .

١٣ - وأردف السيد أوبرادوفيتش قائلا إنه يُعارض شخصيا أية رقابة ويُحذ الحريّة الكاملة للصحافة . بيد أنه يُمكن للتلفاز بوجه خاص أن يُشكّل بعض الخطر ذلك عندما يحتمل أن تُحرّض البرامج على إشارة نغمة الكراهية الإثنية . وهذا هو السبب وراء وجود لجنة لرصد وسائل الإعلام ، تُمثل ضمن أطرافها كل النزعات والاتجاهات السياسية للبلد بأسره .

١٤ - وقال السيد أوبرادوفيتش ، في ردّ على ما أعرب عنه السيد الشافعي من قلق بخصوص مسألة احترام الحدود ، إنه في الحالة الجديدة وحيث أوجدت حدود ، لم تكن قائمة في البلد منذ ٧٠ عاما ، يُعد من الصعب إقامة هياكل حدودية كاملة على وجه السرعة . وفي الحقيقة ، فإن خطوط الحدود ما فتئت غير محددة بإحكام . فعلى سبيل المثال ، فإنه ، ما بين مونتينيغرو والبوسنة والهرمك ، وهي منطقة جبلية يجهل خفاياها حراس الحدود الجدد ، يُعتبر من الصعب التحكم بعبور السكان الذين يعرفون المنطقة جيدا . ومن ناحية أخرى ، فإنه من السهل السيطرة على الحدود بين كرواتيا وصربيا ذلك لأن المنطقة سهلية .

١٥ - وقال بالنسبة لمسألة تضارب الملاحظات التي أشارها السيد ميلرمون ، أنه من الحقيقي أن صلاحيات الحكومة الاتحادية مُقيّدة نسبيا ، وأن الشرطة الاتحادية لا يمكنها ، على سبيل المثال ، التدخل مباشرة في مناطق النزاع . وكذلك فإنه ليس لدى السلطات الاتحادية أهلية قانونية للتصرف مباشرة في ميدان حماية حقوق الإنسان . بيد أنه ، من المحتمل بعد انتخابات شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، أن يجري تعديل الدستور لاعطاء الحكومة الاتحادية حرية تصرف مطلقة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان .

١٦ - وأكد السيد أوبرادوفيتش ، بالنسبة لمسألة التطهير العرقي ، التي أعربت السيدة هيغنز عن قلق بشأنها ، بأن الأمر لا يتعلق على الإطلاق بسياسة رسمية ترمي إلى طرد السكان من مناطق سكنهم وأن الرأي العام ، على الأخص ، سيُعارض بشدة مثل هذه السياسة . وأضاف أن التدابير الوحيدة التي أمكن اتخاذها في هذا المجال قبل أن تتولى الحكومة الاتحادية الحالية زمام الحكم تُعزى دون ريب إلى إهمال السلطات المحلية . واستشهد بمثال من فويغودينا فقال ، إن وزير الداخلية رفع حوالي ١٥ دعوى قضائية ضد رجال شرطة زعيم انهم تواطؤوا مع انصار سياسة تطهير عرقي .

١٧ - ومن المناسب التنويه ، فيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه السيد فينرغرين ، بأن الجيش الاتحادي أخذ الآن بالانسحاب تدريجيا من الأراضي التي احتلها ، ذلك ضمن إطار مفاوضات مع الحكومة الكرواتية وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وأما بالنسبة لمسألة تطبيق القانون الدولي ، يأمل السيد أوبرادوفيتش أن تكون حالة يوغوسلافيا بالتحديد المناسبة الأولى التي تتاح للعدالة الدولية لكي تفعل في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، حيث أنها ولغاية الآن قد عجزت عن القيام بذلك . وغدت الحالة بالغة التعقيد لأن ما من أحد يعرف بالضبط متى تحوّل النزاع الداخلي الذي أدى إلى تفتت يوغوسلافيا إلى نزاع دولي . ومع ذلك يبقى على كل أطراف النزاع أن ترجع إلى القانون الإنساني كما هو مُعلن في إطار اتفاقيات جنيف ، لكن ما من شيء يُشير في المرحلة الحالية إلى أن العثور على الحل سيكون سريعا . وأخيرا ، لاحظ السيد أوبرادوفيتش أن مفهوم حقوق الإنسان في ظل الأنظمة الاستبدادية ، مثل النظام الذي كان قائما فيما مضى في يوغوسلافيا ، ليس هو ذات المفهوم الموجود في نظم أخرى ، وهذه هي النقطة التي وتت الحكومة الاتحادية التأكيد عليها في تقريرها .

١٨ - الرئيسي: شكر ممثل الحكومة الاتحادية لرده على الأسئلة التي طُرحت . ودعا أعضاء اللجنة إلى إبداء ملاحظاتهم النهائية بشأن الحوار الدائم مع الوفد .

١٩ - السيد ميلرسون: قال إن جميع الجهود التي بذلها وفد يوغوسلافيا لكي يُثبت عدم وجود معسكرات اعتقال ولا سياسة تطهير عرقي في صربيا ومونتينيغرو لم تُهدى من قلقه . وذكر أن الوفد معى كذلك لاشبات أن القسم الأعظم من انتهاكات حقوق الإنسان قد ارتُكب خارج أراضي الجمهورية الاتحادية ، لكنه تحاشى الإشارة إلى أن السلطات الاتحادية قامت ، مع ذلك ، بدور في هذه الانتهاكات بل وشجعت السلطات الرفيعة المستوى على اقتراف جرائم ضد الإنسانية ، وعلى الأخص في صربيا . ويؤمل أن تقوم السلطات الاتحادية باتخاذ جميع التدابير المطلوبة لمعالجة هذه الحالة المُقلقة للغاية وأن يؤدي نظر اللجنة في التقرير إلى احياء الأمل في صدور كافة من يسمعون ، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، إلى إعادة النظام العام والدفاع عن حقوق الإنسان .

٢٠ - السيد برادو فالبيخو: شكر السيد أوبرادوفيتش على الجهود الكبيرة التي بذلها للدفاع عن موقف بلده ، حتى وان كان هذا الموقف يتعذر في حقيقة الأمر الدفاع عنه . فالكل يعلم ان جميع الحقوق المجسدة في العهد تُنتهك بشكل منتظم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، ولكن الدولة تتهرب من مسؤولياتها وترفض الوفاء بالتزام الاول عليها ، إلا وهو البحث عن المذنبين وتقديمهم للعدالة ، بغية ألا تتكرر مثل هذه الجرائم . ودوليا ، شرعت الحكومة الاتحادية بانتزاع الاراضي وذلك بتطبيق سياسة تطهير عرقي ، رغم معرفتها بأن جميع الهيئات الدولية قد أعلنت أن الاراضي التي تُنتزع بهذه الطريقة سوف لن يعترف بها كجزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

٢١ - وقال السيد برادو فالبيخو إنه مندهش بشدة لسماع الممثل اليوغوسلافي يؤكد أن سلطات بلده تجهل تماما ما يقوم به الصربيون من تصرفات في الاراضي المجاورة ، فسي حين انه يكفي مشاهدة التلفزيون أو سماع محطات الاذاعة أو قراءة الصحف للاطلاع كليا على مجريات الامور . وأضاف أن اللجنة لا يمكنها أن تنخدع بمثل هذه التأكيدات . وليس بوسع أي بلد أن يدعي بهذه الطريقة عدم معرفته بالصعوبات التي تواجهه وان يحاول ، هكذا ، التهرب من التزاماته الدولية بموجب العهد . وقال إن الامانة تقتضي أن تعترف الحكومة الاتحادية بأنها تطبق سياسة تطهير عرقي لخدمة مصالحها الخاصة ، كما يتضح ذلك من جميع التقارير التي تشير الى إبادة جماعية فعلية . وقد أعلن الوفد اليوغوسلافي شخصا أن الصربيين منجسون بالسلاح ، بيد أنه لم يحدد من الذي يمولهم بالسلاح ويساعدهم ماليا على الابقاء على ترسانتهم الحربية . وأردف قائلا إن الوفد قد أكد كذلك أنه ليس للحكومة الاتحادية أية سيطرة على الحالة . ومع ذلك يبدو انه بوسع السلطات الاتحادية استخدام ما لها من نفوذ كبير على قادة جمهورية صربيا لامرهم بوقف الإبادة الجماعية . وفي هذا الصدد ، فإن كافة الهيئات الدولية ، وفي مقدمتها مجلس الأمن ، تُطالب باتخاذ تدابير حازمة لوضع حد لجميع هذه الاعمال الشنيعة ، التي لا تؤثر فحسب على سمعة شعب يوغوسلافيا أمام المجتمع الدولي ، بل تُشكل كذلك إهانة لضمير الانسانية العالمي .

٢٢ - السيدة هيغنز: أعربت ، هي الاخرى ، عن قلقها البالغ بشأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة ، على الرغم مما بذله السيد أوبرادوفيتش من جهود لكي يبدو مطمئنا . وقالت إن الوفد اليوغوسلافي قد اكتفى بالتأكيد على أنه ما من سياسة تطهير عرقي متعمدة قد جرت ممارستها أو تمارس حاليا ، وان الاجابات الواردة في التقرير متعلقة بالاراضي الاتحادية فحسب ، وبالتالي فإن الحكومة لم تسع لتفادي الاسئلة ، وانه ينبغي أن توضع في الاعتبار حقيقة أن الحكومة الجديدة لم تتسلم مقاليد الحكم إلا منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ وان بعض المشاكل برزت بخصوص وجود صلات بين عناصر معينة في الحكومة الصربية وفي الحكومة الاتحادية .

٢٣ - وفيما يخص مسألة الاختصاص القضائي ، قالت إن اللجنة قد عوّلت دائما على أن الدول مسؤولة عن إحترام حقوق الإنسان المُعلنة في العهد عندما يُتهم ممثلوها وحينما يؤثر ما يقومون به من أفعال على بني البشر ، ولو في خارج أراضيها الوطنية . وأضافت أن موابق اللجنة في هذا المجال واضحة تماما . ولقد كان العراق هو الدولة الوحيدة التي تشككت بشأن هذا التفسير لمفهوم الاختصاص ذلك بعد غزوه للكويت .

٢٤ - ولم تقم الحكومة الاتحادية حتى الآن باتخاذ تدابير نشطة بما فيه الكفاية لوضع حدّ للتطهير العرقي ، سواءً في الأراضي التي تقع تحت سيطرتها أو خارجها . ولقد أشار الوفد مسألة وجود روابط خفية بين الحكومة الاتحادية والصربيين ، وعلى الأخص في صربيا ، وذلك بإعلانه أن تحريات سيتم القيام بها بهذا الشأن . وتعتقد السيدة هيغنز أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ تدابير صارمة للتحقيق بشأن ما وقع من أحداث تتحمل عنها الحكومة الاتحادية مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة . ولا تساورها أية شكوك في أن المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ و ٢٠ من العهد قد انتهكت بشكل جسيم .

٢٥ - السيد لالا : قال إنه يُقر بأن السيد أوبرادوفيتش قد أثبت مقدرة كبيرة بالرد على الأسئلة العديدة للجنة ، بيد أنه مع ذلك لم يقتنع قطعا بالإجابات المقدمة . ويعتقد انه فهم ، على الأخص عقب العرض الشفوي ، أن عشرات الآلاف من الأشخاص مسلحون في الجمهورية الاتحادية . وبوسع الوفد اليوغوسلافي أن يُصحح فهمه هذا للمعلومات المقدمة ، بيد أنه إذا ما كانت هذه المعلومات صائبة ، فحينها سي طرح عددا معينا من الأسئلة: لم كل هؤلاء الأشخاص المسلحين ، ما هي أهدافهم ، ما السبيل وراء اختيار هذه الأهداف وماذا تفعل السلطات بشأنهم؟ وفيما يتعلق بمسألة المسؤولية المُلقاة على عاتق الدولة ، فإنه يتفق كُلية مع ما أبدته السيدة هيغنز من ملاحظات .

٢٦ - ولا يساور السيد لالا أي شك بأن الحوار الذي استُهل ضمن إطار اللجنة سيأتي ببعض النتائج الايجابية . ويحدوه الأمل في أن تقوم الحكومة الاتحادية بالتفكير ملياً في الصعاب الحقيقية التي يُشكلها الهيكل الاتحادي والحلول التي بوسعها التوصل اليها شريطة أن تتوافر لديها الرغبة السياسية لوضع حدّ للحالة الراهنة . وانه لمن الصعب معرفة ما هي التدابير التي ستُتخذ بشكل ملموس وذلك تطبيقا للعهد ، حيث أن هذه التدابير تعتمد أساسا على حسن نية الدول وتمهدها المادق بالوفاء بالتزاماتها ، بيد أن السيد لالا يأمل أن يتمكن الوفد اليوغوسلافي على الأقل من نقل رسالة اللجنة الى حكومة بلده .

٢٧ - السيد هرنديل : لاحظ بارتياح أن الحكومة الاتحادية تعهدت بأن تتحمل مسؤوليتها الدولية إزاء الأحداث التي وقعت خارج أراضيها . وقد لاحظ أيضا بأنه توجد فعلا روابط

خفية مع القوات والسلطات الصربية في خارج الاراضي الاتحادية وانه يظن بأن الوقت مناسب تماما لكي تتخذ الحكومة الاتحادية تدابير حازمة لوضع حد لهذا النمط من التعاون ، الذي يعني استحسان حالة تتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتُمثل خطرا حقيقيا على مستقبل الشعوب التي تعيش على أراضي يوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك سكان صربيا ومونتينيغرو .

٢٨ - وقال إنه ينبغي للحكومة الاتحادية من الآن فصاعداً أن تُحدد موقفها تجاه العهد وأن تُشير الى الاساس القانوني الذي تعتزم وفقه تطبيق أحكام العهد . ويؤمل في هذا الصدد انها ستراعي المبدأ الذي مفاده أن تطبيق أحكام العهد يعتمد على الارادة الصادقة لحكومات الدول الاطراف وعلى حسن نيتها وتعاونها . ولا يسم اللجنة إلا أن تأمل بأن تتطور المواقف في المستقبل بطريقة تُعيد لكافة سكان يوغوسلافيا السابقة حقهم المشروع في السلام وفي ممارسة حرياتهم الاساسية .

٢٩ - السيدة شانيه: شكرت السيد أوبرادوفيتش لمحاولته الرد على أسئلة أعضاء اللجنة ، الامر الذي كان بلا شك عملية صعبة . وقالت إنها ، على الرغم من كل الايضاحات التي قُدمت ، لا تزال تجد صعوبة كبيرة في أن تُصدّق ، مع مراعاة المصالح ذات الشأن والسبل المستخدمة ، ان مجرد جنود مسرحين من الجيش ، ومنظمين على نحو رديء ويقتربون الى التجهيزات قد تمكنوا ، في البوسنة والهرسك ، من تزعم القتل الذي ورد وصفه ومارسوا من تلقاء ذاتهم تدابير منهجية للتطهير العرقي . وعلاوة على ذلك ، يبدو من الواضح أن الحكومة الاتحادية ، التي تُمسك جلياً بزمام الحالة ، يمكنها بكل سهولة أن تشجب هذا الضرب من السيامة ، وأن تقف بحزم ضد ما ارتكب من تجاوزات باسم القومية الصربية ، وأن تعبئ السكان ليقفوا في وجه جميع التحريشات الداعية للكراهية الإثنية وأن تجعل نفسها بمعزل تام عن كافة الشيع التي تقوم بتصرفات سيئة خارج الاراضي الاتحادية . ولذا فإنه من دواعي الاسف أن يحاول الوفد اليوغوسلافي نكران ما على الحكومة الاتحادية من مسؤولية مستشهدا بحقيقة أن الأحداث قد جرت خارج حدود الاراضي الوطنية ، وعدم الاشارة بالتحديد الى التدابير التي كانت بالميسور اتخاذها لتفادي الجرائم التي تم ارتكابها .

٣٠ - وقالت السيدة شانيه إنها تأمل أن ينقل السيد أوبرادوفيتش الملاحظات التي أبدتها اللجنة الى السلطات اليوغوسلافية وشكرته على قبوله التحاور مع اللجنة .

٣١ - السيد فينرغرين: شكر السيد أوبرادوفيتش على الاجابات التي قدمها ، إذ برهن بذلك على معرفته الممتازة بالحالة في أراضي يوغوسلافيا السابقة . وقال إنه قد تكوّن لديه انطباع بأن الحكومة الاتحادية أصبحت مجردة من السلطة بالمقارنة بحكومتها

جمهورية صربيا ومونتينيغرو ، الأمر الذي يبدو مشيراً للدهشة نسبياً . ومع ذلك فإنه مقتنع بالردود التي قدمت بشأن المسؤولية التي على الحكومة الاتحادية تجاه القانون الدولي ، بسبب تعقد الحالة . وواصل الاستفسار عن حالة الالبانيين في كوسوفو وتساءل عما إذا كان حقهم في الاستقلال الذاتي داخل الاقليم ، الذي مُحِب منهم تعسفاً ، سيُعاد إليهم في المستقبل . وقال إنه يأمل أن تقوم حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بكل ما في وسعها لتنتصف لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت هكذا .

٣٢ - السيد أغيلار أوربينو: شكر ، هو أيضاً ، السيد أوبرادوفيتش على ما قدمه بكل مهارة من ردود على أسئلة أعضاء اللجنة ، على الرغم من أنها لا تبدو له هو الآخر مقنعة . وقال إن الشك يساوره ، على الأخص ، في كون الحكومة الاتحادية تمارس سيطرة حقيقية على الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأنه يعتقد أن السلطة الفعلية تُمارس على الأكثر من قبل قادة الدولتين التأسيسيتين ، صربيا ومونتينيغرو . وبالتالي فإنه يأمل في أن يقوم الوفد اليوغوسلافي بنقل ملاحظات أعضاء اللجنة الى من يقومون في الحقيقة بممارسة السلطة .

٣٣ - الرئيس: رأى أن عرض تقرير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحضور الوفد اليوغوسلافي في اللجنة لدليل على أن الحكومة الاتحادية تتعهد بالوفاء بالتزاماتها بموجب العهد . بيد أنه يأسف لأن الحوار لم يكن بناءً بدرجة أكبر ، ذلك لأن الوفد رفض التعليق على مجمل انتهاكات حقوق الإنسان ، كما لوحظت ، ليس ضمن حدود الأراضي الاتحادية فحسب ، ولكن أيضاً في الاقاليم التي تخضع بصورة مباشرة أم غير مباشرة لولايتها القضائية . وأشار في هذا الصدد الى أن اللجنة ، بتوجيه أسئلتها الى الحكومة الاتحادية ، كانت تقصد بوضوح مجمل الحالة في أراضي يوغوسلافيا سابقا وليس فقط الحالة القائمة داخل مجرد إقليم صربيا ومونتينيغرو .

٣٤ - ولقد حاول الوفد اليوغوسلافي إثبات الرغبة الصادقة للحكومة الاتحادية ولا يسمع اللجنة بالتأكيد أن تشك في صدق السيد أوبرادوفيتش ، بيد أنه من المدهش أن تعلن الحكومة ، من خلال ممثليها ، عن عجزها عن التأشير في الأحداث التي تدور وراء حدودها وترفض ، أمام المجتمع الدولي ، تحمّل أية مسؤولية تجاه السياسات التي تنتهج باسم الأمة الصربية . وحتى على الصعيد الداخلي ، فإن الحكومة تدعي أنها التزمت بمعايير المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب ارتكابها في الماضي ، بيد أنه يبدو أن ما من تحقيق فعال قد أُجري لغاية الآن وما من مذب قد عُيّن هويته . وعليه فإن الوقت مناسب تماماً لأن تُثبت الحكومة الاتحادية ارادتها الصادقة من خلال أفعال ملموسة وأن تفي فعلاً بمسؤولياتها ، لأجل وضع حد لحالة يأس لها العالم بأسره .

٢٥ - السيد أوبرادوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا - مونتينيغرو): شكر كافة أعضاء اللجنة الذين ودّوا ، بكل حمى نية ، الاسهام في التوصل الى حل للمشاكل بالغة التعقيد التي برزت بشأن إعمال حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وبخصوص النقطة التي أشارتها السيدة شانيه ، أشار الى أنه لا بد أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن الجيش اليوغوسلافي احتفظ ، منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً ، بترمانته العسكرية في البوسنة وان القسم الأعظم من أفرادها كانوا من الجنود الصربيين ، رغم أن منشأ أغلبيتهم من البوسنة والهرمك ومن كرواتيا ، الأمر الذي يوضح بقاء الأغلبية منهم في أماكنهم . وذكر أن الحكومة الاتحادية ، من جانبها ، لم يكن لديها أي خيار سوى شطب أسمائهم من سجلات الجيش الاتحادي .

٢٦ - وفي تعقيب على الملاحظة التي أبدها السيد لاله ، قال إنه من المناسب الإشارة الى أن الحكومة الاتحادية لا تعوزها الإرادة السياسية ، بيد أنه ، بغية أن يطبق القانون ، ينبغي أن تُعزز هذه الإرادة بسلطة قوية . ولكن الحكومة الاتحادية لا تزال تفتقر الى السبل الكافية لكي تفي بالتزاماتها الدولية الرامية الى معاقبة الأشخاص الذين أُثبتت مسؤولية قيامهم بانتهاك القانون الانساني . بيد أن الحكومة لا تُنكر مسؤولياتها . وبشأن هذه النقطة ، سيُعلم الوفد اليوغوسلافي كما ينبغي السلطات الاتحادية بخصوص ما أبداه أعضاء اللجنة من ملاحظات وقال إنه يأمل أن يكون التقرير المقبل أكثر اقناعاً .

٢٧ - الرئيسي: شكر الوفد اليوغوسلافي وقال إن اللجنة قد أكملت بهذا النظر في تقرير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا/مونتينيغرو) .

انسحب الوفد اليوغوسلافي .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠